

الهدر الاستهلاكي في المجتمعات الفنية:

رؤية مغايرة

إقبال الرحماني*

موضوع الاستهلاك الشخصي والسلوك الإنساني تجاه إشباع الحاجات المختلفة هو موضوع معقد بفعل العلاقة بين الإنسان والسلع والبيئة المجتمعية والطبيعة المحيطة. وقد جرت دراسة وتحليل هذه العلاقة من منطلقات فكرية مختلفة ومن منظور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والفلسفي والسيكولوجي والانثروبولوجي والبيولوجي. هذا التنوع في التخصصات يعكس الطبيعة المعقدة والمتداخلة لهذا الموضوع. ومن جانب آخر، فإن موضوع الاستهلاك الشخصي - سواء في دوافعه أو انعكاساته وأبعاده - يرتبط بشكل وثيق بمجموعة أخرى من العمليات المعقدة والمتداخلة مثل عملية الإنتاج، والتطور التقني، وطبيعة ودور الدولة والنظام الاجتماعي، والقيم المجتمعية، والنظام البيئي والتي تأخذ جميعها أشكالاً وأبعاداً مختلفة عبر الزمن ومن مجتمع لآخر. ونتيجة لتعدد وتداخل أبعاد هذا الموضوع فإن النظر إليه من جانب دون غيره، وضمن تخصص فكري واحد - رغم أهميته - لا بد أن يواجه قصوراً في الفهم والتحليل، وتظهر هنا أهمية الاستفادة من المعالجات التي تقدمها التخصصات الفكرية الأخرى لإغناء أي تحليل.

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على بعض من جوانب قصور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث في معالجته النظرية لموضوع الاستهلاك الشخصي، وبخاصة في جانبه الهدري، والذي يمارس بوتائر متزايدة في أغلب المجتمعات، وما له من آثار سلبية وبخاصة منها ذات البعد البيئي والاقتصادي، وكذلك إلى إبراز منظور فكري مغاير في تحليل هذا الموضوع. وبشكل أكثر تحديداً يستعرض هذا البحث المعالجة الفكرية الأساسية التي يقدمها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث لموضوع الاستهلاك الشخصي، من دون عرض النماذج الاقتصادية المختلفة للاستهلاك والتي تعرضها عادة الكتب الدراسية في الاقتصاد الكلي (مثل نظرية الدخل الدائم والنسبي ونظرية دورة الحياة وغيرها) والتي تستند إلى أسس الفكر الكلاسيكي الحديث. كما سيتم عرض

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

منظورين فكريين مختلفين - نادراً ما تتم الإشارة إليهما في تلك الكتب الدراسية - واللذين يعالجان أبعاداً مختلفة لعملية الاستهلاك الشخصي الهديري، تغني جوانب القصور في تحليل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث. هذان المنظوران الفكريان هما الفكر المؤسسي (institutionalist) والفكر البيئي (environmentalist).

يفترض الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث (والذي سيشار إليه في ما بعد بالفكر التقليدي اختصاراً) في تحليله لموضوع السلوك الاستهلاكي، والسلوك الإنساني بوجه عام، عمومية وثبات هذا السلوك في جميع المجتمعات وعبر الزمن. إلا أن الطرح في هذا البحث سيكون محدداً في التركيز على بعض من جانب دوافع وأبعاد السلوك الاستهلاكي الهديري في المجتمعات الغنية، أو مجتمعات الوفرة، ممثلة في حالة الدول الصناعية المتقدمة وإلى حد كبير مجموعة الدول الخليجية النفطية. ومفهوم المجتمع الغني هنا، وكما هو دارج في الأدبيات، هو المجتمع الذي يرتفع فيه مستوى استهلاك السلع والخدمات وليس مستوى إنتاجها (Common 1995). ومن المهم هنا التحديد للمجتمعات وعدم إدماجها مع المجتمعات الفقيرة. والتي تفتقد فيها الغالبية من السكان أساسيات الحياة الكريمة وتختلف فيها مستويات الاستهلاك ودوافعه. وحتى هذا التحديد تحيطه خطورة التعميم، إذ أن نمط الاستهلاك ودافعه يختلف كل منهما بين الطبقات الاجتماعية. ففي الدول الصناعية المتقدمة وبرغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها إلا أن معدلات البطالة والفجوة الدخلية بين الفئات الاجتماعية في أكثرها تتزايد، ما يترك فئات اجتماعية واسعة لا تملك سبل تحقيق مستويات لازمة من الاستهلاك⁽¹⁾. وفي المقابل، فإنه في كثير من الدول النامية، وحتى الفقيرة منها، تتمتع فئات اجتماعية قليلة بمستويات من الاستهلاك البذخي يفوق في بعض من حالاته الاستهلاك البذخي للطبقات العليا في المجتمعات المتقدمة. والتحليل في هذا البحث لا يتعلق بجميع السلع الاستهلاكية وإنما بتلك ذات الطابع الكمالي أو التي تتعدى إشباع حاجات فعلية إلى إشباع حاجات ذات بعد نفسي ومجتمعي.

تحليل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث للاستهلاك الشخصي من المنظور الجزئي إلى الكلي

على الرغم من التقدم في تحليل نماذج السلوك الاستهلاكي التي تعرضها الكتب والأوراق البحثية المختلفة وبخاصة في الأدوات الرياضية والقياسية المستخدمة، إلا أن هذه الدراسات لا تزال تستند إلى الفرضيات الأساسية للنظرية التقليدية في أصولها المنفعية والحدية التي تعود إلى المنهج الميكانيكي الساكن للقرن السابق (الرحماني 1998). وأهم تلك الفرضيات، هي أن السلوك الإنساني رشيد وعقلاني ومحسوب يسعى لتعظيم المنفعة في أية قرارات يتخذها الأفراد سواء في عمليات البيع والشراء أو حتى في القرارات ذات البعد الاجتماعي، مثل الزواج والإنجاب والعبادة كما تطرح في الأدبيات الحديثة لما يعرف باقتصاديات الأسرة (Household economics). حسب تحليل النظرية الاقتصادية التقليدية لطلب المستهلك، فإن قرار المستهلك باستهلاك نوع وكمية معينة من السلع هو قرار ذاتي

مستقل، يعكس تقويمه الشخصي المبني على المنفعة التي يستمدّها من هذا النوع والكم من السلع. وأن طبيعة هذه المنفعة المستمدة هي تناقصها مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة (قانون تناقص المنفعة)، وأن كل مستهلك يستطيع أن يحدد خريطة تفضيلات لتوليفات مختلفة من مجموعات من السلع التي تحقق له أقصى إشباع، حسب دخله، بمقارنة المنفعة الحدية التي يحصل عليها بالمنفعة الحدية التي يتنازل عنها من هذا الدخل. وأن كل مستهلك لديه ذوقه وتفضيلاته الخاصة المستقلة عن أذواق الآخرين.

إن افتراض الاستقلالية التامة لذوق المستهلك وحرية في تحديد نوع وكمية السلع المستهلكة، بناء على تقديره الرشيد لمنفعته الذاتية، يقود إلى فرضية أخرى مهمة في الفكر التقليدي وهي فرضية «سيادة المستهلك». فالمستهلك هنا هو الذي يحدد برغبته نوعية وكمية السلع التي سيقوم المنتج بتوفيرها عبر آلية السوق حسب الموارد المتاحة، فالمستهلك هنا ينتج منفعة بالكفاءة التي ينتج المنتج بها السلع (Fine and Lepold 1993). إن هذا التحليل الجزئي (micro) لسلوك الفرد الاستهلاكي يمتد إلى التحليل الكلي (macro) للسلوك الاستهلاكي المجتمعي. فالمجتمع في التحليل التقليدي هو مجموع الأفراد، والمنفعة المجتمعية هي حاصل جمع جميع المنافع الفردية، كما يعبر عنها في أدبيات الرفاه الاقتصادي (welfare economics). فالاستهلاك الشخصي الكلي هو نتيجة السلوك الرشيد لكل فرد، ويخضع بالتالي للقوانين نفسها. فتعظيم المنفعة لكل فرد سيؤدي بالضرورة إلى تعظيم المنفعة المجتمعية، وبالتالي تعظيم الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل، ويمكن هنا توجيه الملاحظات النقدية التالية للفرضيات والأفكار الأساسية في التحليل السابق:

يأخذ التحليل الاقتصادي التقليدي أذواق المستهلكين كمعطى خارجي (given) ويفترض ثباتها. فالتحليل لا يحاول تفسير كيف يتحدد هذا الذوق أو ما هي العوامل المؤثرة فيه، وكأن محاولة التفسير - كما يعبر عنها كومون - هي «نوع من التدخل في خصوصية الأفراد». كما أن التحليل يفترض أن هذه الأذواق مستقلة وغير متداخلة، وهو بذلك لا يمكن أن يفسر الطلب الاستهلاكي على ما يعرف بسلع المكانة (positional goods) والتي يعتمد مدى منفعتها للمستهلك على كون استهلاكها مقتصر فقط على عدد محدود من الأفراد (Common 1995). كذلك افتراض استقلالية المنفعة التي يحققها الأفراد لا يفسر تزايد المنفعة التي يحصل عليها الأفراد - عادة - من استهلاك بعض السلع في حالة مشاركة آخرين استهلاكها معهم (مثل حضور العروض المسرحية ودخول المنتزهات الترفيهية). ومن ناحية أخرى أكثر أهمية، فإن افتراض استقلالية الأذواق والمنفعة للمستهلك يلغي تأثير القيم المجتمعية الاستهلاكية المحيطة بالفرد ويلغي دور الإعلانات التجارية المكثفة في التأثير على أذواق المستهلكين.

تركز النظرية التقليدية في تحليلها للسلوك الاستهلاكي على الأسعار ودخل الأفراد كقيود يواجهها المستهلك لرفع منفعته المشتقة من استهلاك كمية أكبر من السلع. وعلى الرغم من أهمية دخل الفرد هنا في تحديد حجم المنفعة، إلا أن النظرية تتعامل مع شكل توزيع الدخل في المجتمع أيضاً كمعطى خارجي، وقبوله كما هو. ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى الدعوة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء التي قام بها بنثام، أحد المفكرين

المؤسسين للفكر المنفعي في القرن الماضي. فقد رأى بنثام إنه وبناء على فرضيات الفكر التقليدي فإن إعادة توزيع الدخل ستؤدي إلى رفع المنفعة الكلية في المجتمع نظرا لتناقص المنفعة الحدية للنقود عند الأغنياء وارتفاعها عند الفقراء. إلا أن هذه الدعوة قابلها التيار التقليدي بالرفض التام. وهذا الرفض لإعادة توزيع الدخل، حتى وإن أدى إلى تعظيم المنفعة الكلية، يتمشى مع طبيعة هذا الفكر المحافظ والداعي إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فطالما أن القرارات الفردية للمستهلك (كما هي للمنتج) تعبر عن حاجته الفعلية واختياره الحر، كما أنها تؤدي إلى تعظيم منفعته وفي النهاية تعظيم المنفعة المجتمعية، فإنه لا حاجة لتدخل الدولة. هذا الاستنتاج الاقتصادي والسياسي والذي يعبر عن الفلسفة الأساسية للفكر التقليدي يتم دعمه بافتراضات أخرى مثل سيادة المنافسة التامة والتي تلغي واقع السيطرة الاحتكارية المتعاطمة، ليس فقط على صعيد السوق الوطني بل والعالمي من قبل الشركات والمؤسسات الإنتاجية والمالية الكبرى، وهي افتراضات تتغاضى عن حقيقة أن آلية السوق لا تستجيب لحاجات الأفراد ولكن للقوة الشرائية لديهم والتي هي في الكثير من المجتمعات تعبر عن الحاجات الترفيهية لفئات مجتمعية محدودة.

إن الاستنتاج المنطقي لقانون تناقص المنفعة المستمدة من استهلاك وحدات إضافية من السلع يجب أن يكون تناقص الحاجات بازدياد القدرة الإنتاجية للمجتمع، وارتفاع مستوى الاستهلاك السلعي فيه. إلا أن الهدف الاقتصادي الأساسي الذي يشير إليه الفكر التقليدي هو حتمية استمرار زيادة النمو الاقتصادي بالاستخدام الكامل للموارد المتاحة لإنتاج السلع والخدمات لإشباع «الحاجات اللانهائية». إن هذا التناقض الظاهري بين تناقص الحاجات من جهة، ولانهائيتها من جهة أخرى، يعالجه الفكر التقليدي بطريقتين: (أ) من خلال الفرضية الفلسفية والنفسية بأن الدافع والمحرك الوحيد للأفراد في جميع سلوكياتهم وقراراتهم هو تحقيق أكبر قدر من السعادة وتجنب الألم (كما عبر عنها بنثام). ومن دون الدخول في المعالجة الفلسفية التاريخية لتعريف «السعادة» تكفي هنا الإشارة إلى أن مفهوم «السعادة» في الفكر الاقتصادي التقليدي تجري معادلته «باللذة» أو «المتعة» والتي ترجمت بدورها إلى مفهوم «المنفعة» الذاتية، وأخيرا تم التعبير، وأيضا قياس هذه المنفعة بكمية السلع التي يستهلكها الأفراد. وبالتالي، فإن استهلاك كميات أكبر من السلع يعني تحقيق منفعة أكبر وبالتالي تحقيق «سعادة» أكبر، ومن منا لا يريد أن تزداد سعادته بشكل مستمر؟ أحد الانتقادات البارزة هنا هي إن تقليص الدوافع الإنسانية إلى دافع أناني واحد متمثل في زيادة المنفعة الذاتية هو دافع لا يتفق الجميع عليه، حيث يرى بعض المفكرين أن هناك دوافع أخرى كدافع الانتماء للآخرين والنضحية (الرحماني 1998). كما أن تقليص مفهوم «السعادة» إلى الاستهلاك المادي للسلع يعكس تجريدا كبيرا للحاجات الإنسانية المختلفة والتي لا تقتصر على الجوانب المادية. ومن جانب آخر تشير كثير من الدراسات إلى أنه وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك السلعي في الدول المتقدمة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي أو «السعادة» بشكل مطلق. فمن ناحية، هناك ارتفاع في معدلات التلوث البيئي وارتفاع معدلات البطالة والجرائم، كذلك الارتفاع في

التوتر النفسي وحالات الاكتئاب والأمراض النفسية الأخرى في غالبية الدول المتقدمة (Lane 1994). وفضلاً عن ذلك، فإنه وعلى الرغم من الارتفاع في المستوى المعيشي والاستهلاك السلعي العام للأفراد في المجتمعات المتقدمة إلا أن مقياس «المستوى المعيشي» أيضاً ارتفع، ومع تزايد الفجوات الدخلية بين الفئات الاجتماعية فإن ذلك أدى إلى استمرار شعور الأفراد في الطبقات الوسطى والفقيرة بالحرمان والفقر النسبي (Common 1995). (ب) كما يشير المفكر الأميركي جالبرث، فإن الفكر التقليدي عالٍ التناقض بين قانون المنفعة و«الحاجات اللانهائية» عن طريق افتراض آخر يقول: إن الإشباع أو المنفعة المتحصل عليها من نوعية أخرى جديدة من السلع، ليست أقل من المنفعة المستمدة من السلع التي سبق أن حصل عليها المستهلك، أي أن التنوع في السلع وليس كميتها هو ما يؤدي إلى تزايد الحاجات. وبالتالي، نظراً لتوفر نوعيات متزايدة جديدة من السلع فإن «الحاجات» ستحافظ على استمرارية أهميتها وعدم تناقص المنفعة المستمدة منها، وهو ما يستدعي بدوره «الحاجة» لاستمرارية عملية الإنتاج السلعي (Galbraith 1991).

وأخيراً، فإن فرضيات التحليل التقليدي تقوم على ما يعرف بأغلوطة التجميع، فما ينطبق على الجزء لا ينطبق بالضرورة على الكل. وبالتالي، فإن ما يعظم منفعة الفرد لا يعظم بالضرورة منفعة المجتمع ككل. ومن جانب آخر، فإن التحليل التقليدي يعكس في بعض من فرضياته منطقاً دائرياً، مثل افتراض أن سلوك المستهلك رشيد وعقلاني، وبالتالي فإن قراره باستهلاك سلعة معينة سيؤدي حتماً إلى تعظيم منفعته وإلا لاتخذ قراراً آخر باستهلاك سلعة أخرى. إلا أنه في الواقع - وإن كانت هذه القرارات تؤدي إلى تحقيق إشباع ما - لا يمكن إثبات أن أيًا من تلك القرارات يؤدي فعلاً إلى تعظيم المنفعة (McFarland 1991).

يمكن هنا تلخيص أهم فكرتين يطرحهما الفكر التقليدي حول السلوك والنمط الاستهلاكي: (1) على صعيد التحليل الجزئي، إن ذوق المستهلك مستقل يتمثل في تفضيلاته واختياراته لسلة السلع المستهلكة، والتي يستجيب المنتج لها وبهذا تتحقق «سيادة المستهلك». (2) على صعيد التحليل الكلي، إن المنفعة المجتمعية (مجموع المنافع لجميع الأفراد) تمثل الرفاه الاقتصادي، وبالتالي فإن التحليل الخطي يعني أن زيادة المنفعة المجتمعية الناجمة عن زيادة الاستهلاك السلعي هي زيادة حتمية لزيادة الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل.

في مقابل هاتين الفكرتين الأساسيتين في تحليل الفكر التقليدي للسلوك الاستهلاكي يعرض هذا البحث منظورين آخرين، هما الفكر المؤسسي والفكر البيئي الشامل، في تحليل لدوافع وأبعاد السلوك الاستهلاكي في المجتمعات الغنية. وسبب اختيار هذين المنظورين الفكرين هو أنه وعلى خلاف نظريات الاستهلاك الأخرى، يختلف هذان المنظوران في تحليلهما والنتائج والسياسات التي يدعون إليها. وبالتالي، فهما يطرحان منظورا بديلاً وليس امتداداً للفكر التقليدي. وعلى خلاف الفكر التقليدي أيضاً فإن كلا المنظورين يعرضان منهجاً ديناميكياً ومتداخلاً التخصصات ويغني فهمنا للظواهر

الاقتصادية والمجتمعية والطبيعية المتغيرة من حولنا (الرحماني 1998). كما أن كلا المنظورين يحملان وجهة نظر مشتركة في تقويم معايير الربحية والكفاءة والاستهلاك المتزايد، والتي يقيسها الفكر التقليدي بمنظور اقتصادي ضيق، في حين يرى هذان المنظوران أن كثيراً من الأنشطة الاقتصادية، وبالذات الأنشطة الخاصة، تمثل هدراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وأن الربحية المحققة بالسوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستهلاك السلعي لا تعني بالضرورة تقدماً في مستوى الرفاه الإنساني والاجتماعي الفعلي.

الفكر المؤسسي

يعتمد عرض مساهمة الفكر المؤسسي هنا حول نمط الاستهلاك على إسهامات أحد أشهر مؤسسي هذا التيار الفكري ثيورستين فيبلن (Theorestien Veblen) وعلى مساهمة اثنين من المفكرين المعاصرين في هذا الاتجاه جون جالبرث (Galbraith) وفلويد ماكفارلند (McFarland). لقد ركز فيبلن (1857-1929) تحليله على النظام الرأسمالي الأميركي في فترة حياته، إلا أن عمق إطلاعاته واهتماماته الفكرية في الاقتصاد والاجتماع والفلسفة والانثروبولوجيا والتاريخ ساعدته في تكوين نظرة نقدية ثاقبة جعلت جزءاً كبيراً من تحليله معبراً عن الواقع الراهن لعدد من المجتمعات حالياً. واسم الفكر المؤسسي يعود إلى مصطلح «المؤسسات» الذي استخدمه فيبلن بشكل أساسي في تحليله، ويعني فيه العادات والمعتقدات والتقاليد الاجتماعية التي تختلف من مجتمع إلى آخر وتتغير عبر الزمن، وإن كان تطورها أبطأ من التغير التقني في المجتمع. ويرى فيبلن أن هذه المؤسسات تلعب دوراً أساسياً في تشكيل السلوك الإنساني ودوافعه والتي لا تبقى ثابتة بل تتغير مع الوقت.

لقد انتقد فيبلن الفكر الاقتصادي التقليدي واعتبره فكراً محدود الرؤية لانشغاله بكيفية توظيف الموارد النادرة عبر آلية السوق، من دون الاهتمام بتحليل فائدة ما يتم إنتاجه واستهلاكه بالنسبة لصحة ومستقبل المجتمع (Tilman 1993). فعبر منهجه الأنثروبولوجي التاريخي، خاصة في كتابه «الطبقة المرفهة»، يرى فيبلن أنه في الفترة السابقة للمرحلة الصناعية الحالية كانت الثروة هي رمز المكانة الاجتماعية العليا، أما في المرحلة الصناعية الحديثة فقد أصبح الهدر الاستهلاكي الملفت هو الرمز لها⁽²⁾. وعلى الرغم من عدم ثبات هذا النوع من الاستهلاك الهدري، إلا أن فيبلن يعرفه بذلك النوع من الإنفاق الذي لا يخدم حياة الإنسان ويحسن من نوعيتها. وعلى خلاف المرحلة الرأسمالية الأولى، فإنه في المرحلة التالية أصبحت هناك طبقة رأسمالية مالية إلى جانب الطبقة الصناعية وأصبح الهدر الاستهلاكي الملفت هو سمة الطبقة المالية. إلا أن الهدر الاستهلاكي لا يتوقف هنا، إذ أن هذه الطبقة في سلوكها الاقتصادي والاجتماعي تمثل النخبة المرفهة التي تتطلع إليها الطبقة التي تليها، وتسعى بشكل مستمر لتقليدها لتعزيز مكانتها الاجتماعية، ويمثل استهلاك هذه الفئة الثانية النمط الذي تسعى إليه الفئات الأدنى في السلم الاجتماعي.. وهكذا. ويلعب دافع التقليد، أو الميل إلى المحاكاة، دوراً أساسياً في تحليل فيبلن لنمط الاستهلاك السائد لتعزيز المكانة الاجتماعية. وهذا النمط من الاستهلاك

تحكمه أيضا دوافع وقيم غير اقتصادية مثل الإحساس بالواجب أو المنفعة والجمال. وقيم المنفعة والجمال، هنا، تختلف عن مفهوم المنفعة المستقلة الذي يطرحه الفكر التقليدي والذي ينبع من ذات المستهلك، فهنا المفهوم يأخذ بعداً آخر. فقيم الجمال التي تتمثل في سلعة معينة، ومن ثم تمثل الدافع للمستهلك للحصول عليها ليست نابعة من جمالية الشيء نفسه وإنما من القيم المجتمعية التي تعرف وتحدد ما هو جميل حيث «علامات الغلاء في سلعة معينة تصبح هي الدليل على جمالها» (Veblen 1993, 72). وهنا نرى أن المنفعة لا تحدد سعر السلعة، كما في الفكر التقليدي، بل السعر هو الذي يحدد المنفعة. أما بالنسبة لمنفعة السلعة فيقسمها فيبلن إلى نوعين: المنفعة الأولية وتتمثل في مدى كفاءة السلعة في تقديمها خدمة يحتاجها المستهلك، والمنفعة الثانوية وهي قدرتها على إبراز قدرة المستهلك على الشراء. وبالتالي فإن ارتفاع سعر السلعة يعني ارتفاع المكانة الاجتماعية لمستهلكها. وهنا تصبح السلعة التي لها منفعة أولية فقط سلعة غير جذابة، وتأخذ السلع ذات المنفعة الثانوية أهمية أكبر، حتى وإن كانت ذات منفعة أولية منخفضة. ويعتبر فيبلن أن ارتفاع استهلاك النوعية الثانية من السلع في المجتمعات الحديثة هو ما يمثل الاستهلاك الهدري الملفت، وأن الناس في هذه المجتمعات سيضحون بدرجة كبيرة من الراحة وضروريات الحياة حتى يتمكنوا من تحمل نفقات ما يعتبر كمية ملائمة من الهدر الاستهلاكي الملفت. وإن هذا النوع من الاستهلاك الهدري يترتب عليه إنتاج وعمل هديران. إن نظرية المحاكاة ودور القيم الاستهلاكية التي يطرحها فيبلن تمثل نقداً لفرضية الفكر التقليدي باستقلالية ذوق المستهلك وسيادته⁽³⁾.

تجدر الإشارة هنا قبل التطرق إلى الفكر المؤسسي المعاصر إلى أن ما يعرف بالتيار المؤسسي حالياً يضم مجموعتين، إحداهما تتبنى منهج فيبلن، في حين الثانية تتبنى بعض آرائه وتستخدم أدوات التحليل نفسها للفكر الاقتصادي التقليدي (McFarland 1985). إن الأفكار المعروضة هنا تعبر عن مساهمة المجموعة الأولى.

يأخذ جالبرث تحليل فيبلن خطوة إلى الأمام في تحليل نمط الاستهلاك في المجتمع الأميركي حالياً، وذلك بربطه بعملية الإنتاج من خلال ما يسميه «أثر الاعتماد». وتتلخص هذه العلاقة في أنه «مع ارتفاع درجة رفاه المجتمع تزداد عملية خلق الحاجات من خلال عملية إشباعها، وتصبح الحاجات تعتمد على الإنتاج، وهو ما يمكن تسميته بأثر الاعتماد» (Galbraith 1991, 131). ففي المراحل الأولى للنظام الرأسمالي كان الإنتاج السلعي مدفوعاً بالحاجة الاستهلاكية لهذه السلع، أما بعد ارتفاع معدلات الإنتاج وتزايد الفائض الإنتاجي فقد أضحت إحدى الآليات المهمة لتصريف هذا الفائض هي خلق حاجات استهلاكية جديدة مستمرة، وبذلك باتت عملية الإنتاج هي المحرك للاستهلاك وليس العكس. ونرى هنا أنه وعلى خلاف منظور الفكر التقليدي بسيادة المستهلك الذي يستجيب المنتج لرغباته، فإن الفكر المؤسسي يرى أن العملية معكوسة حيث التطورات الإنتاجية والتقنية هي التي تحدد رغبات وخيارات المستهلك. إن هذه الحاجات الجديدة المختلفة هي ما يفسرها الفكر التقليدي بوجود «حاجات لا نهائية طبيعية» عند الأفراد. وعلى الرغم من صعوبة مقارنة الحاجات لدى الأفراد، وبخاصة عبر الزمن وفي مجتمعات مختلفة، إلا أن

الدليل على عدم أهمية الكثير من هذه الحاجات هو الجهد والتكلفة المبذولة في إقناع الأفراد باحتياجاتهم السلعية عبر آليات مختلفة. وعلى خلاف المحددات الاقتصادية للاستهلاك كالدخل وأسعار السلع والفائدة، فإن الفكر المؤسسي يركز في تحليله على آليتين أخريين مهمتين، تساهمان في خلق الحاجة للاستهلاك وهما المحاكاة والسعي للمكانة الاجتماعية والإعلانات والدعاية التجارية. فالآلية الأولى، السعي للمكانة عبر محاكاة مستوى استهلاك الفئات الاجتماعية الأعلى، وكما عالجها فيبيلين، تمثل دافعا يعمل بين الأفراد بدرجات مختلفة كما أن تأثيرها غير مباشر. أما الآلية الثانية، الإعلانات التجارية، فلها دور فعال أكبر ومباشر، وليس فقط في إقناع الأفراد باحتياجاتهم للسلع بل وفي العمل على خلق صورة «الحياة الجيدة» (The good life) كما تعرضها المجالات الملونة الراقية والتلفزيون للبيوت الكبيرة المجهزة بأحدث وأرقى قطع الأثاث والتقنيات، وللغنادق الراقية وعروض الأزياء، وغيرها، والتي تمثل جوهر «الحياة الجيدة» التي يتطلع إليها الجميع (McFaeland 1991). ويصبح استهلاك بعض من السلع، وبخاصة الكمالية منها، ليس لفائدتها الاستعمالية وإنما لكونها رمزا لمستوى اجتماعي معين. والعلاقة بين مدى أهمية السلعة وحجم المنفق على الإعلان عنها علاقة عكسية. «فالإنسان الجائع لا يحتاج للإقناع بحاجته إلى الطعام... فقط من هم بعيدون عن الاحتياجات الفسيولوجية ولا يعلمون ماذا يحتاجون إليه يمكن إقناعهم» (Galbraith 1991, 131). إلا أن جالبرث يشير إلى أن تأثير هذه الإعلانات التجارية ليس مطلقا. فهناك فترات تقل فيها قدرة الإعلانات على الإقناع المستمر، وخصوصاً مع تزايد الإعلانات وتداخلها. ويتفق مع هذا الرأي الذي يرى في تنشيط الاستهلاك عبر الإعلانات التجارية آلية أساسية لتصريف الفائض الانتاجي عدد من المفكرين ضمن تيارات فكرية مختلفة.

لعل الإضافة المهمة التي يقدمها الفكر المؤسسي المعاصر هي تحليل الآثار المترتبة على هذا النوع من الاستهلاك (عدا الهدر الاستهلاكي والإنتاجي الذي ذكره فيبيلن) والمتمثلة في: (1) اختلال التوازن بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة: إن ارتفاع معدلات استهلاك سلع معينة يستدعي الحاجة لاستهلاك سلع أخرى. فاستخدام السيارات يعني الحاجة لمزيد من الوقود والطرق والمواقف والتأمين ومحلات التصليح وغيرها. ومن ناحية أخرى، فإن الارتفاع في معدلات الاستهلاك السلعي يعني المزيد من النفقات، «كلما زادت الثروة زادت النفقات» (Galbraith 1991, 194). إن زيادة الاستهلاك السلعي تتطلب زيادة موازية في السلع العامة، إلا أنها في الواقع تأتي على حسابها (وبخاصة مع التوجه نحو تعميق الخصخصة وتقليص دور الدولة). ولأن السلع الخاصة تعود على منتجها بالأرباح، لذا يسعى القطاع الخاص لتسويقها عبر الإعلانات التجارية، في حين تبقى السلع العامة - برغم أهميتها - من دون إعلان فيقل إحساس الأفراد بها مما يخلق اختلالا في التوازن بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة. (2) تزايد القروض الاستهلاكية وتسهيلات الدفع الاستهلاكي: إن تأثير الإعلانات التجارية وبخاصة في وقتنا الحالي وبثها المستمر لصور «الحياة الجيدة» مع وجود الدافع الاجتماعي للمحاكاة تؤثر على غالبية الأفراد، القادرين ماديا منهم وغير القادرين على مجاراتها. وهنا يظهر دور القروض الاستهلاكية وتسهيلات الدفع الاستهلاكي للفئات غير القادرة ماديا على

الشراء. ويأتي تسهيل الحصول على هذه القروض أيضا عبر الإعلانات التي تساعد في تغيير القيم المجتمعية تجاه الاقتراض فلا «عيب أو مشكلة» و«التمتع الآن والدفع لاحقا». وكما يشير جالبرث، سيكون من المستغرب فعلا في مجتمع ينفق الملايين لإقناع الناس بحاجاتهم أن لا يخطوا خطوة أخرى باتجاه تمويل هذه الرغبات، وبإقناعهم بسهولة وأفضلية الحصول على هذه القروض لتحقيق هذا الغرض (Galbraith 1991, 148). وربما يكون رد المفكرين التقليديين هنا أن قرارات الأفراد بالاقتراض تعظم من المنفعة التي يحصلون عليها متمثلة بزيادة الاستهلاك. إلا أن القروض فعليا تقلص من دخول الأفراد بنسبة وحجم الفوائد المدفوعة عليها، وهي بذلك لا تصب إلا في مصلحة المؤسسات المصرفية والمالية التي تحقق أرباحا كبيرة بهامش مخاطرة محدود، وهو ما يفسر التزايد المستمر في توسع بطاقات الائتمان عالميا⁽⁴⁾. (3) حدوث اختلالات اقتصادية كلية: إن ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي والمرتبطة بارتفاع حجم القروض والتسهيلات الاستهلاكية يتم عادة في فترات النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل، وبذلك يزيد الإنفاق الكلي ومن ثم ترتفع معدلات التضخم. وفي حالة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، مثلا في الفترات التي تنخفض فيها قدرة الإعلانات على الإقناع وفي حالات ملل المستهلكين، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الكلي والتأثير سلبا على حجم الناتج الكلي وبالتالي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

على خلاف الفكر التقليدي، فإن الفكر المؤسسي لا يتبنى منهاجا إيجابيا أو موضوعيا (Positive) بل منهاجا معياريا (Normative). فالموضوعية التي يطرحها الأول تعني عدم التدخل وبقاء الوضع كما هو، في حين الفكر المؤسسي يدعو بشكل واضح إلى اتباع سياسات معينة وإن كان لا يقدمها كوصفة ثابتة. فالتحليل المؤسسي يرجع أسباب الاختلال في النظام الرأسمالي إلى زيادة معدلات الإنتاج السلعي ومن ثم الحاجة لزيادة الاستهلاك، والتي برغم نموها في الولايات المتحدة يرى أن معدلات البطالة في تزايد وسوء توزيع الدخل يزداد حدة، فضلا عن النتائج المترتبة على الاختلال بين الإنتاج السلعي والخدمات الخاصة والعامة. والسياسات التي يدعو إليها المؤسسون ليست ضد الإنتاج والتطور التقني، بل على العكس، فهم يدعون إلى زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات العامة، والاستثمار البشري في جوانب التعليم والصحة وإعادة توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للفئات الفقيرة، وتحسين أوضاع العمل مع تقليص ساعات العمل بدلا من زيادة معدلات الإنتاج وتقليص الهدر الإنتاجي عن طريق خفض إنتاج بعض السلع وخاصة السلع الحربية. وهذه السياسات لا تتناقض مع الفكر التقليدي فحسب بل ومع مصالح الشركات الكبرى وتوجهات حكومات ومنظمات دولية باتجاه تعميق الخصخصة ودور السوق. ولعل هذا هو أحد أهم أسباب عدم قبول هذا الفكر في غالبية المؤسسات الأكاديمية التي يسيطر عليها الفكر التقليدي. إلا أنه في الوقت نفسه يتلاقى الفكر المؤسسي في كثير من أطروحاته مع توجهات فكرية أخرى وحركات ومنظمات غير حكومية، ترى أن ارتفاع نمط الاستهلاك «الهدري» ومعدلات الإنتاج السلعي في الدول المتقدمة جاء على حساب تزايد حدة مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية عدة، وضمن هذه التوجهات يبرز الفكر البيئي.

الفكر البيئي

يطلق مسمى الفكر البيئي في هذا البحث مجازاً، على تيار واسع من المساهمات الفكرية المتعلقة بالبيئة من جوانب متعددة. والمقصود ليس تلك الدراسات التي تتعامل مع النظام البيئي كمعطي خارجي بل تلك التي ترى أن هناك علاقة ديناميكية متداخلة ومتراصة ما بين المؤسسات المجتمعية، بما فيها الإنسان ونظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية، وبين مجمل النظام البيئي.

إن معالجة أبعاد التزايد في معدلات الاستهلاك على اختلال النظام البيئي تمثل جانباً من اهتمامات هذا الفكر، والذي يربطه أيضاً بارتفاع معدلات الإنتاج السلعي وبخاصة الإنتاج الحربي والنووي، وما يتعلق بهما من انتشار التجارب النووية والمفاعلات وتفاقم آثار الحروب، وفي تقنيات الإنتاج المستخدمة. وهناك العديد من الدراسات المتخصصة التي تدرس وتقوم أبعاد التدهور البيئي في العالم والناجمة عن أسباب طبيعية واقتصادية واجتماعية، مثل الاتساع في ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض، والازدياد المستمر في درجات تلوث الهواء والماء، وتدمير الغابات والتصحر، وارتفاع معدلات الإشعاعات النووية والمخلفات السامة، وانقراض فصائل نباتية وحيوانية مختلفة، والانعكاسات على صحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى وغيرها. (إسلام 1990؛ طلبه 1995).

لقد تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة عبر الدراسات المتزايدة والحركات المختصة بحماية البيئة ومن قبل المنظمات التنموية العالمية والذي انعكس بشكل واضح في مؤتمر قمة الأرض (1992). وكلما زادت معدلات التدهور البيئي الناجمة عن تزايد معدلات الإنتاج والاستهلاك السلعي كانت هناك حاجة أكبر لإنتاج المزيد من السلع الصناعية التي تحل محل الموارد الطبيعية [كالحاجة لإنتاج زجاجات مياه الشرب وأحواض السباحة تعويضاً عن تلوث المياه (Wouter Van Dieren 1995)]. وسبب التركيز هنا على الدول المتقدمة هو - وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التلوث البيئي في الدول النامية - يعود لكون الدول المتقدمة المسؤول الأكبر، من خلال أنماطها الإنتاجية والاستهلاكية، عن التلوث البيئي العالمي، فهي تتحكم في 90% من الناتج الصناعي العالمي و84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي، وتستهلك حوالي 12 ضعف ما تستهلكه دول العالم الثالث (عبدالخالق عبدالله 1993، 88) كما أن هذه الدول مسؤولة من خلال تواجد المفاعلات النووية بها، عن حوالي 96% من النفايات الإشعاعية في العالم، وهي أيضاً مسؤولة عن 90% من انبعاث غاز كلورفلور الكربون المدمر لطبقة الأوزون. (Durning 1992, 51).

في ما يتعلق بالدراسات التي تربط بين الجانب البيئي والجانب الاقتصادي، يمكن هنا التمييز بين اتجاهين رئيسيين: الأول، نطلق عليه المنهج الميكانيكي والذي يتعامل مع قضايا البيئة من منظور اقتصادي. والثاني، هو ما يمكن تسميته بالمنهج الشامل والذي ينظر إلى القضايا والظواهر والعلاقات الاقتصادية من منظور بيئي. ومع التعريف الموجز بالمنهج الأول فإن هذا البحث يركز على المنهج الثاني.

يمكن اعتبار التحليل المتبع في المنهج البيئي الميكانيكي امتداداً لفرضيات ومنطق تحليل الفكر الاقتصادي التقليدي، حيث تقويم الاهتمام المجتمعي لأبعاد التدهور البيئي

في هذا الفكر يتأتى من سلوك المستهلك والمنتج. فإذا كانت خيارات وتفضيلات المستهلك لا تعطي وزناً للتدهور البيئي فإن الطلب على السلع لن يتأثر، أما من جانب المنتج فإذا ما واجه نقصاً في أحد الموارد الطبيعية فإنه سيوجه طاقته الإنتاجية والتكنولوجية باتجاه استخدام مواد بديلة. وبالتالي بناء على هذا التحليل فإن المجتمع لن يصل إلى قرار اتخاذ إجراءات لحماية البيئة إلا بعد أن يستفحل الاختلال البيئي لدرجة يصعب عندها معالجته (Buarque 1993). تأخذ الدراسات في هذا الاتجاه - عادة - ما يعرف بتحليل التكلفة والعائد (cost benefit analysis)، حيث يتم تقويم أي مشروع اقتصادي بناء على العائد الاقتصادي المتوقع في مقابل التكلفة الاقتصادية والبيئية المقومة بقيم نقدية. وهي عملية يتم من خلالها «إعطاء سعر لما ليس له سعر». وبالتالي، لا يمكن أن تخدم فعلياً في اتخاذ القرارات السليمة (Schumacher 1993, 31). والفكر التقليدي هنا حين يأخذ البيئة بعين الاعتبار ينظر إليها كموارد اقتصادية مجزأة لها قيمة نقدية إن كانت تمثل ملكية خاصة، وليس لها «قيمة» إن كانت حرة (كالهواء ومياه البحار). وبرغم القصور في هذا الاتجاه - والذي يطرح تحت مسمى اقتصاديات البيئة - إلا أن له ميزة عدم تجاهل الجانب البيئي. ويبقى التقويم النقدي للتكلفة البيئية، برغم قصوره، يلفت النظر لأهمية الموضوع. فهناك دراسات تقدر بعض أبعاد التدهور البيئي والتلوث بما يقارب حوالي 3-5% من مجموع الناتج القومي الإجمالي لمجمل الدول الصناعية (طلبة 280، 1995). كما أن هناك دراسات أخرى مفيدة تقارن تكلفة بعض من الإجراءات الحماية للبيئة مع تكلفة الإنفاق العسكري (The Group of Green Economists 1992).

الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الفكر البيئي الشامل هي أن النظام البيئي نظام غير خطي يحافظ على، ويجدد نفسه من خلال دورات وتقلبات مستمرة من الصعب التنبؤ بها، وأن كل شيء في الكون هو عبارة عن أنظمة متصلة، من أصغر الخلايا والذرات تكويناً إلى أكبرها وأعقدّها. فنظم الكائنات الدقيقة والنظام النباتي والحيواني والإنساني (ومن ضمنه نظامه العضوي والمجموعي) والأرض والنظام الكوني، كلها عبارة عن سلسلة متصلة ومتداخلة من الأنظمة التي لا يمكن النظر إليها بشكل مجزأ، حيث أن جميع هذه الأنظمة تمثل وحدة كلية (Capra 1983).

كذلك يرى هذا المنهج أن النمط التنموي الذي تبناه الغرب في خلال القرنين الماضيين والقائم على فلسفة التراكم المستمر للإنتاج والاستهلاك هو أحد العوامل الرئيسية في التدهور والاختلال البيئي الحالي. وكما يعبر المفكر بوريكه بشكل محدد: «فإن هناك عاملين مركبين يتحدان في أيديولوجية المجتمع الاستهلاكي، واللذين أثرا على البيئة، الأول هو النظرة المتفائلة للتاريخ والقدرة اللانهائية للاختراعات التكنولوجية التي تسمح بالتحويل المستمر للطبيعة إلى سلع وخدمات، والثاني هو الرغبة الاستهلاكية القوية التي خلقها النظام الرأسمالي في الوعي الإنساني والتي أصبحت هدف العملية الحضارية» (Buarque 1993, 118). ويشير بوريكه إلى أن تطور العامل الثاني يعود أساساً إلى نزعة الإنسان نحو تحقيق عمراً أطول والمزيد من الحرية والوقت الحر، إلا أنه، ومنذ القرن التاسع عشر، أصبحت إحدى التبعات لتزايد معدلات الإنتاج والتطور التقني (بجانب

الاختلال البيئي الناجم عن الاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية والانحراف المتزايد لنمط توزيع عوائد هذا الإنتاج) هي زيادة معدلات الاستهلاك السلمي بدلا من زيادة الوقت الحر للعاملين، وبدلا من العمل نحو تحرير الإنسان من الجهد تم التركيز على تعزيز الرغبة الاستهلاكية المستمرة، والتي أصبحت هدفا مسلما به كرمز للحرية الفردية والمجتمعية (Buarque 1993).

أما عن الآليات التي يتم من خلالها ضمان ارتفاع معدلات الاستهلاك السلمي فيشير بيليت إلى ثلاث آليات مترابطة: إيجاد احتياجات جديدة وتنشيط تليبيتها من خلال الإعلانات التجارية، وفتح أسواق تصدير جديدة، وخفض مدة بقاء السلع. وحول الآلية الأخيرة يقول: «فلكي يزداد الاستهلاك يجب أن تنقص باطراد مدة بقاء ما يستهلك من سلع، سواء بخفض مستوى المواد المستخدمة إما من حيث الكم أو من حيث الكيف (ترقيق الصفائح المعدنية التي يصنع منها هيكل السيارة مثلا)، أو بأن يسفر التقدم التقني - مقرونا بتقلبات الأذواق التي تخلق وتبقى صناعيا - عن تسريع ظاهرة التقادم، تلك هي عملية التقصير (النفسي الاجتماعي التكنولوجي) لمتوسط بقاء السلعة والآلة.. ويترتب على خفض مدة بقاء الأشياء والسلع وتيرة متزايدة لاستهلاكها. ولا يعفي من تطبيق هذه القاعدة أي شيء، ولا حتى الدمى التي يقتنيها الأطفال» (بيليت 1994، 56). وظاهرة خفض مدة بقاء السلع الاستهلاكية تدعمه أيضا السلوكيات الاستهلاكية المتغيرة للأفراد حيث أصبح هناك ميلا لدى الأفراد في المجتمعات الغنية نحو التخلص من السلع المملوكة واقتناء الجديد. فم منظومة القيم المجتمعية والفلسفية التي بدأت مع التوجه الرأسمالي الصناعي ركزت على الفردية وعلى تحقيق المنفعة الخاصة، وقد ترجم هذا الهدف - كما رأينا - في الفكر التقليدي إلى تحقيق أقصى إشباع عبر الاستهلاك المستمر. ويقارن عالم النفس والفيلسوف أريك فروم بين القيم الاستهلاكية في السابق، والتي كانت تركز على أهمية العناية بالمقتنيات والحفاظ عليها واستخدامها إلى أقصى الحدود، والقيم الاستهلاكية الحالية والتي تركز على الاستهلاك لا الحفظ، حيث سرعان ما يمل الأفراد ما يملكونه ويتوقون إلى التخلص من القديم والحصول على الجديد (فروم 1989).

ويتفق مفكرو هذا المنهج في أن التركيز على آلية نظام السوق أدت إلى تفاقم الاختلال البيئي. فمنظور السوق هو تحقيق الأرباح، وهو منظور ضيق وقصير المدى، حيث يعتبر نشاطا ما مربحا واقتصاديا حتى وإن كان يسيء تماما للبيئة، بينما يتم تقويم نشاط آخر على أنه غير اقتصادي إذا تضمن تكلفة أعلى لحماية البيئة. كما أن آلية خفض المدى العمري للسلع الاستهلاكية تعكس بشكل واضح التزايد في الهدر الإنتاجي، وهي ما تناقض ادعاء مروجي كفاءة آلية السوق.

أما عن الآثار والنتائج المترتبة على ارتفاع نمط الاستهلاك المتزايد مع ارتفاع معدلات الإنتاج فهي الوتيرة المتزايدة في الاختلال البيئي وما يترتب عليها من اختلال في باقي الأنظمة المرتبطة بها. فبناء على مفهوم المنهج البيئي الشامل فإن الاختلال في النظام البيئي يترتب عليه اختلال في نظم الكائنات الحية، بمن فيها الإنسان، ومن ثم اختلال توازنه الاجتماعي والصحي والنفسي. وكمثال على أحد الاختلالات الاجتماعية،

وهو ما يميز مرحلة الثمانينات في الدول المتقدمة مقارنة بالستينات، نجد أن زيادة معدلات الإنتاج السلعي والنمو الاقتصادي قد واكبها تقليص في دور القطاع العام بشكل مطلق ونسبي، والذي أدى إلى تقليص الخدمات الاجتماعية، وفي كثير من الحالات إلى تباطؤ عمليات إصلاح المدن ومعدلات التوظيف. ونتيجة لذلك أصبح الرأي العام في تلك الدول - كما تشير الإحصائيات - يعطي الأولوية للاهتمام بالبيئة على النمو الاقتصادي (Redclift 1987). وكمثال على اختلال التوازن الصحي الناجم عن ارتفاع نمط الاستهلاك والاختلال البيئي هو تزايد معدلات استهلاك نوعيات رديئة وضارة صحيا من المواد الغذائية (كالمنتجات الزراعية المعالجة كيميائيا والوجبات الغذائية السريعة). والارتفاع في معدلات إنتاج هذه النوعية من السلع الغذائية، والاهتمام بـ «شكلها الجمالي»، يتم عادة على حساب التدهور في قيمها الغذائية (Moore Lappe & Collins 1982)، وهي من العوامل المهمة، إلى جانب التلوث البيئي، في ارتفاع معدلات الأمراض الانتكاسية العصرية. وأخيرا، أحد الأمثلة على أبعاد الاختلال النفسي لنمط الاستهلاك المتزايد والتدهور البيئي هو ما تشير إليه دراسات عدة من تزايد الشعور بالاغتراب والاكنتاب النفسي في الدول المتقدمة (Lane 1994)، وتزايد الشعور بالعزلة وتفكك العلاقات الاجتماعية (Durning 1992) والناجم - كما يفسره فروم - عن اختلال أقوى الدوافع الإنسانية المتمثلة في التوحد مع الطبيعة ومع الآخرين (فروم 1989). ويربط بيليت هنا بين الميل المتزايد عند الأفراد في المجتمعات الغنية نحو التخلص من السلع الاستهلاكية واقتناء الجديد منها، وبين تفكك العلاقات الأسرية والاجتماعية في تلك المجتمعات (بيليت 1994).

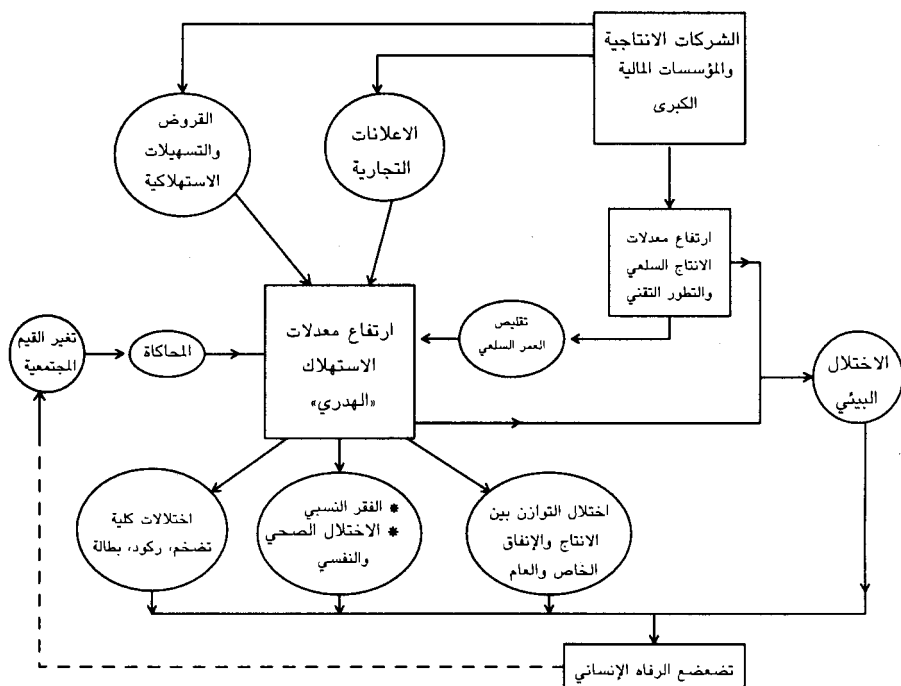
وكما تتراوح الاختلالات البيئية والمجتمعية المختلفة التي يشير إليها مفكرو هذا التيار، تتراوح أيضا السياسات والمقترحات التي يقدمونها لتقليص حدة تلك الاختلالات والعمل على إعادة التوازن في النظام البيئي والمجتمعي. وتتفق كثير من هذه السياسات مع تلك التي يطرحها الفكر المؤسسي - ويلخص المفكر الاقتصادي والبيئي جورجسكيو - روجن أهم تلك السياسات بقوله: «الحفاظ على البيئة هو الحل الوحيد المنطقي. والحفاظ يعني خفض الاستهلاك إلى مستوى يتم عنده استخدام الحد الأدنى من الموارد الحيوية اللازمة لمستويات ملائمة لبقاء البشر.. يجب أولا التوقف عن إنتاج الأسلحة، والابتعاد عن عقلية رمي الأشياء، والقيام بإنتاج سلع معمرة قدر الإمكان». (مشار له في 1995، 55) (Ravioli 1995). والدعوة لخفض الإنفاق الاستهلاكي من قبل مفكري هذا التيار لا تتناقض فقط مع الفكر الكلاسيكي الحديث، بل مع السياسات المالية التي يقترحها الفكر الكينزي والتي ترى ضرورة زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم الإنفاق الكلي لتأمين التوظيف الكامل للعمالة، ويوضح بيليت: «خطأ هذا التفكير الذي ينطوي على إرادة شفاء المرض بتنشيط الأسباب التي أدت إليه. فالحقيقة هي إننا ننتج الآن أكبر مما نستهلكه أو نصدره. واتقاء النجاة في إنعاش مصنع الاستهلاك لن يفضي إلا إلى طريق مسدود. فسيأتي اليوم حتما، إن أجلا أو عاجلا، الذي تؤدي فيه زيادة الإنتاجية وتشبع أسواق معينة (وتشبع المستهلكين أنفسهم) إلى ضرورة مواءمة العمالة تبعا للاستهلاك، أي إلى وضع حد، شئنا أم أبينا، لعملية الإكثار من فرص العمل في الصناعة» (بيليت 1994، 203-204).

ويتفق مفكرو هذا التيار في ضرورة تبني نمط حياة جديد بطرق إنتاجية وأنماط استهلاكية جديدة، تستخدم فيها التقنيات، صغيرة ومتوسطة الحجم، للمحافظة على البيئة (وهي ما تعرف أيضا بالتقنيات الخضراء (green technology) سواء في الإنتاج الزراعي أو الصناعي وإعادة استخدام الموارد (recycling)، واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة وتقليص استخدام المواد الناضبة. وبالإضافة إلى الجوانب التقنية يشير مفكرو هذا التيار إلى أهمية إعادة توزيع الدخل في المجتمع. فمعدلات الإنتاج المرتفعة في الدول المتقدمة وما صاحبها من ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي قد واكبها الاستمرار في ارتفاع معدلات البطالة والفقر النسبي، ومن الواضح كما يشير بيليت «إننا لن نخرج من المأزق الذي يضاعف فيه مجتمع الاستهلاك إلا بعد أن يذوق الجميع» (بيليت 1994، 201)، لذا فهو يدعو إلى المزيد من الخدمات الاجتماعية لفئات اجتماعية معينة، وتطبيق الضريبة السلبية عليها وعدم زيادة الأجور بنسب ثابتة للجميع والتركيز على أسفل الهرم، وفرض ضريبة على رؤوس الأموال.

وأخيرا، يشير عدد من مفكري هذا التيار إلى أهمية إعادة تشكيل المعلومات والقيم المجتمعية (والتي بدأ بعض من توجهاتها متمثلة في حركات حماية البيئة وحماية المستهلك). ومقاومة الإعلانات الاستهلاكية التي تخفي التكلفة الاجتماعية لارتفاع معدلات الاستهلاك (Durning 1992; Capra 1983). وضمن هذا التوجه يشير عدد من المفكرين إلى العمل على زيادة أوقات الفراغ بدلا من العمل على زيادة الإنتاج السلعي الهديري، والعمل على إغناء أفاق الإنتاج والاستهلاك الثقافي والفني والعلمي مما يغني الجانب الإبداعي والروحاني للإنسان (بيليت 1994; Buarque 1993).

ملاحظات أخيرة وإسقاطات على المجتمعات الخليجية

في حين يشير تحليل الفكر الاقتصادي التقليدي للسلوك الاستهلاكي إلى سيادة المستهلك واستقلالية تفضيلاته وخياراته، وإلى تزايد الرفاه الإنساني والاجتماعي بتزايد الاستهلاك السلعي، يرى كل من الفكر المؤسسي والبيئي أن هذا السلوك يتأثر بعوامل مجتمعية واقتصادية تتداخل في تحديد هذا السلوك، وأن هذه العوامل متغيرة. وبالتالي، فإن السلوك الاستهلاكي غير ثابت، كما أن تزايد الاستهلاك السلعي الذي يتخطى حتى المقاييس الموسعة للحاجات الإنسانية الأساسية له تبعات سلبية كبيرة على البيئة الطبيعية والصحية والنفسية وبالتالي تقلص من مستوى الرفاه الفعلي، والذي تشهد الدول المتقدمة أبعادا كثيرة له. وبذلك يقدم هذان الفكران تحليلا أكثر واقعية للسلوك الاستهلاكي وأبعاده مقارنة بالتحليل التقليدي الساكن. ويلخص الشكل المرفق المحددات المختلفة لمعدل الاستهلاك السلعي والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على ارتفاع معدل الاستهلاك السلعي، كما يطرحها المنظوران الفكريان المؤسسي والبيئي والليذان يمكن النظر إليهما كمنظور متكامل واحد.



ومن المهم الإشارة هنا إلى أن عرض منظور الفكر المؤسسي في هذا البحث لا يعني تبني هذا المنظور كبديل مطلق للفكر التقليدي، ولكن يمكن النظر إليه - في بعض من أجزائه - كمساهمة تكميلية. فتركيز الفكر المؤسسي، وبخاصة المعاصر منه، على قدرة آلية الإنتاج على تغيير أذواق المستهلكين واختلاق كثير من الحاجات والرغبات الاستهلاكية لديهم، لا تعني مطلقة هذه القدرة أو انعدام أية استقلالية واختيار ذاتي من قبل المستهلكين. كما أنه من المهم التمييز بين أنواع السلع المختلفة والتي تختلف علاقة المستهلكين بها وخصوصاً مع اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والثقافية.

وعلى الرغم من أن التحليل لكل الفكرين المؤسسي والبيئي لا يشير بأي شكل إلى عمومية التحليل ليشمل جميع المجتمعات بل يؤكد على خصوصية المؤسسات المجتمعية، إلا أننا يمكن أن نرى كثيراً من انعكاسات هذا التحليل على مجتمعات «الرفاه» الخليجية في ما يتعلق بالنمط الاستهلاكي، وهذه الانعكاسات تستحق الدراسة بشكل متعمق من قبل الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والنفس والبيئة⁽⁵⁾.

إن مفهوم «الرفاه» أو «الغني» - كما أشرنا في بداية البحث - لا يعني ارتفاع معدلات الإنتاج السلعي وإنما يعني ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي والذي تمكنت الدول الخليجية النفطية من تحقيقه وتمويله من تدفق عائدات الربيع النفطي. ويلمح المفكر يوسف صايغ أبعاد هذا النمط الاستهلاكي في الدول الخليجية فيقول: «بفضل تدفق العائدات النفطية وارتفاع الدخل وتزايد الإنفاق العام والخاص بوتائر مرتفعة، أتاحت للمواطنين قدرة شرائية مرموقة مكنتهم من رفع مستوى استهلاكهم وتحسين

مستوى معيشتهم. وهذا تطور محمود تبرره الحاجة الملحة سابقا لهذا التحسين... غير أن مستوى الاستهلاك تحول وبسرعة فائقة إلى نزوع استهلاكي مفرط تعدى تلبية الحاجة المعقولة والمبررة لسلع وخدمات أساسية إلى أخرى كمالية، ثم ترفيهية، ثم ظهورية تفاخرية، بكميات وأكلاف مفرقة في التطرف» (صايف 1986، 36).

لقد استمرت أنماط الاستهلاك المرتفع (في كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام) في التسعينات على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية وظهور العجز المالي في ميزانيات جميع الدول النفطية، وبخاصة بعد مرحلة الغزو العراقي للكويت وتزايد أعباء إنفاق هذه الدول. ومن العوامل المؤثرة في نمط الاستهلاك المتزايد في هذه المجتمعات (عدا ارتفاع الدخل الفردي) عامل المحاكاة والتقليد الاجتماعي والذي لا يأخذ فقط بعدا داخليا (محليا) بل بعدا خارجيا. فنتيجة للوفرة النفطية وانفتاح هذه المجتمعات (عبر وسائل الاتصالات والسياحة) أصبح هناك تقليداً لنمط «الحياة الجديدة» الغربية والذي تتبعه الفئات الاجتماعية العليا في المجتمعات الخليجية، وتسعى إليه بشكل مستمر الفئات الاجتماعية الأخرى. وإن كانت هناك صعوبة في الاستدلال الكمي والإحصائي على تغير القيم المجتمعية تجاه السلوك الاستهلاكي إلا أنه ونتيجة للتغير السريع في المستوى الدخل في هذه المجتمعات، نجد أن هناك فروقا ملحوظة في السلوكيات أو القيم الاستهلاكية بين الأجيال. فبينما كان هناك ميل واضح للجيل السابق للحفاظ على مقتنياته (والتي تعكسها الأمثلة الشعبية) أصبح هناك ميل بين جيل الأبناء والأحفاد للتغيير والحصول على الجديد.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار التفاوت في توزيع الدخل في هذه المجتمعات فإن ضغوط المحاكاة تدفع بالفئات الاجتماعية الأدنى إلى الحصول على القروض الاستهلاكية لتمويل بعض من استهلاكها الهديري. ونتيجة للتوسع في عرض القروض والتسهيلات الاستهلاكية من قبل المؤسسات المصرفية والمالية وشركات التسهيلات المتخصصة، فقد ارتفع حجم القروض الاستهلاكية في بعض من الدول الخليجية. إن التوسع في عرض القروض يفسره ضعف فرص التمويل الاستثماري من جهة، وانخفاض هامش المخاطرة من جهة أخرى، وخصوصاً أن نسبة كبيرة من هذه القروض تمنح بضمانات الرواتب الشهرية التي يستلمها غالبية المواطنين من القطاع العام. تشير إحدى الدراسات إلى أن حجم القروض الاستهلاكية للكويتيين ارتفع في السنوات (1991-1995) بحوالي 79.5% هذا عدا القروض والتسهيلات عبر القنوات غير الرسمية، حيث الكثير من هذه القروض توجه لأغراض استهلاكية ترفيه، ك شراء السيارات وتمويل الرحلات السياحية (المجلس الأعلى للتخطيط 1996). كذلك تزايد في السنوات الأخيرة استخدام بطاقات الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إحدى التقديرات تشير إلى أن الإنفاق في هذه الدول عبر إحدى البطاقات (فيزا) تضاعف خلال عام واحد ليلبلغ 5.3 بلايين دولار في مقابل 2.6 بليون دولار العام السابق (سجل أعلى ارتفاع في دولة الكويت والإمارات العربية، بنسبة 517% و 89% على التوالي خلال عام واحد). ويعتبر الإنفاق عبر هذه البطاقات في دول الخليج الأعلى على المستوى العالمي (الحياة 1997/9/5).

من جانب آخر، فإن حجم الإنفاق الإعلاني التجاري في مجموعة الدول الخليجية في ارتفاع مستمر، وخصوصاً في السنوات الأخيرة بعد انتشار البث الإرسالي للقنوات الفضائية. فيلاحظ في الكويت، مثلاً، انتشار الإعلانات التجارية في الطرقات وفي البث التلفزيوني والإذاعي بعد أن كانت تقتصر، في مرحلة ما قبل الغزو، على الصحف والمجلات. وتشير إحدى التقديرات إلى أن الفضائيات العربية ساهمت في حدوث طفرة كبيرة في الإنفاق الإعلاني في دول الخليج، والذي سجل نمواً بلغ 20% ليرتفع من 750.7 مليون دولار عام 1995 إلى 902.4 مليون دولار عام 1996، ويتوقع أن يتجاوز حاجز البليون قريباً (الشرق الأوسط، 12 فبراير 1997). فضلاً عن دور الإعلانات التجارية، يساهم التوسع الملحوظ فيما يعرف «بمهرجانات التسوق» وإقامة المجمعات التسويقية الضخمة في تعميق الميل الاستهلاكي الترفي لدى الأفراد في هذه المجتمعات، حيث الاستهلاك السلعي يرتبط بقيم اجتماعية أخرى كالكسب والتسليّة والاستعراض⁽⁶⁾.

من المهم هنا الإشارة إلى أن أحد العوامل الأخرى المؤثرة في السلوك الاستهلاكي في هذه المجتمعات، والذي لا ينطبق على مجتمعات الرفاه المتقدمة، يعود إلى طبيعة الدولة الريعية والراعية في مجتمعات دول الخليج، والتي تنعكس على ضعف العلاقة بشكل عام ما بين إنتاجية العمل والعائد المتحصل منه. ولعل الاختلاف الجوهري في تحليل الفكر المؤسسي عن واقع الدول الخليجية هو علاقة الارتباط بين عملية الإنتاج والاستهلاك السلعي. فالفكر المؤسسي يشير إلى ارتفاع نمط الاستهلاك، كوسيلة لتصريف الإنتاج السلعي المتزايد (وهو أيضاً ما يبرر زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الفكر الكينزي لزيادة الإنتاج السلعي والتوظيف)، إلا أنه في الدول الخليجية ذات القاعدة الإنتاجية* المحدودة يتم تمويل نسبة مرتفعة من الاستهلاك السلعي، وبخاصة السلع المستوردة، عن طريق العائدات النفطية، ولا تؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية المحلية. وبالتالي، فإن زيادة الاستهلاك السلعي في هذه المجتمعات تمثل إحدى حلقات تصريف الإنتاج السلعي في الدول المتقدمة، وهي أسواق خصبة نتيجة لارتفاع معدلات الدخل الفردي فيها وارتفاع معدلات النمو السكاني، ففي حين تزيد هذه الأنماط الاستهلاكية من أرباح الشركات المنتجة والمصدرة وأرباح العملاء التجاريين المحليين في الداخل، فإنها على صعيد الاقتصاد الوطني تمثل تسرباً من دورة الدخل المحلية والتي تمول من عملية «التحويل» النفطي (وليس الإنتاج النفطي) لعوائد دخلية. وإذا ما تم تقويم معدلات «التحويل النفطي»، كتآكل في رصيد الثروة النفطية، فإن الوضع الفعلي للميزانيات العامة للدول النفطية يجب أن يسجل كعجز مستمر.

فضلاً عن استنزاف الثروة النفطية الطبيعية وتحويلها - في جزء منها - لتمويل استيراد سلع الترفيه التي يتطلبها نمط الاستهلاك المتزايد، فإن لعملية «التحويل النفطي» نفسها أبعاداً بيئية خطيرة في هذه الدول. والدراسات المختصة في تقويم هذه الأبعاد كثيرة، تقدمها مراكز الأبحاث والجمعيات والمنظمات الوطنية والإقليمية لحماية البيئة في هذه المنطقة*، ويكفي هنا الإشارة إلى أحد الأبعاد البيئية المنعكسة في مياه الخليج والتي تعتبر الأكثر تلوثاً في العالم، حتى من دون احتساب الآثار التدميرية العظمى لحربي

الخليج الأولى والثانية. وينجم التلوث عن عمليات التحويل النفطي من خلال التسرب الطبيعي من آبار النفط تحت الماء، أو أثناء عمليات الحفر، وبشكل أكبر من عمليات النقل البحري للنفط في حالات تفريغ بعض من الناقلات لحمولتها السامة أو تفريغ مياه التوازن الملوثة، وكذلك في حالات حوادث التصادم والغرق وغيرها، وذلك من دون الخوض هنا في تبعات هذا التلوث المائي على الحياة النباتية والحيوانية والإنسانية.

إلى جانب الأبعاد البيئية لعملية التحويل النفطي، هناك أيضاً أبعاد بيئية لعملية الاستهلاك السلعي مثل التلوث الجوي الناجم عن ارتفاع معدلات استهلاك السيارات الخاصة وما ينتج عنها من غازات ومكونات سامة، وأيضاً الاختلال الصحي، وبخاصة بين صغار السن والشباب، نتيجة للتلوث البيئي وارتفاع معدلات استهلاك الوجبات السريعة التي تحوي على نسب عالية من الدهون والأملاح وتفتقد الكثير من القيم الغذائية الضرورية. وهناك حاجة لدراسات متعمقة من قبل المختصين بعلم الاجتماع والنفس والطب والتغذية، لتحل أبعاد هذا النمط الاستهلاكي الغذائي وتقوم مدى مساهمته في ارتفاع نسبة الأمراض الانتكاسية كمسبب رئيسي للوفيات في هذه المجتمعات.

يرتفع أيضاً في المجتمعات الخليجية، كنتيجة لارتفاع معدلات الاستهلاك، حجم النفايات المنزلية والتي تمثل أكبر نسبة من المخلفات اليومية. وتشير إحدى التقديرات إلى أن معدل إنتاج النفايات المنزلية في الخليج يتراوح بين 750-900 كيلو غرام سنوياً للشخص الواحد، بينما يبلغ هذا المعدل في أوروبا الغربية 350 كيلو غراماً⁽⁷⁾.

إن أحد الاستنتاجات المهمة التي يؤكد عليها الفكر المؤسسي والبيئي هي أن تعميق آلية السوق وتقليص دور الدولة باتجاه المزيد من الخصخصة سيؤديان إلى تزايد معدلات الإنتاج والاستهلاك السلعي في الدول المتقدمة ومعدلات الاستيراد السلعي لها في الدول غير المنتجة، وأن الإنفاق الإعلاني المتزايد وتسهيلات الدفع الاستهلاكية التي تقدمها المؤسسات المالية ستؤدي إلى تعميق الميل الاستهلاكي لدى الأفراد. وتزداد أيضاً مع هذا التوجه حدة سوء توزيع الدخل، وبالتالي زيادة الفجوات الاستهلاكية بين الفئات الاجتماعية. ويمكن الإضافة هنا أن تعميق ارتباط الأسواق العالمية (العولمة) سيدفع باتجاه تعزيز دور الأسواق وزيادة معدلات الاستهلاك السلعي، إذ أن جزءاً أساسياً من استراتيجية السوق العالمي هي خلق طلب لسلع ليس لها حاجة. وفي تأكيد هذه الفكرة ينقل المفكر إسماعيل سراج الدين تعبيراً لأحد المسؤولين الإداريين لإحدى الشركات الكبرى يقول: «إن وظيفتنا هي إقناع الناس بشراء ما لا يحتاجونه» (Sirageldin 1997). ومن جانب آخر فإن تعميق انفتاح الاقتصاديات الوطنية على السوق العالمي ستضع ضغوطاً - عبر المنافسة العالمية - باتجاه تخفيض دخول العمال والموظفين والتي سيساندها في ذلك - في حالة الدول النفطية - الانخفاض في العائدات النفطية وتزايد الإنفاق الحكومي العسكري فضلاً عن ارتفاع معدلات النمو السكاني، ما سيعمق حدة التفاوت في توزيع الدخل.

الدعوة هنا ليست لتقليص «مستويات المعيشة» وبل إلى إعادة تعريف هذا المفهوم وكذلك مفهوم «الرفاه» ليشمل أبعاداً غير الإشباع المادي، وإلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية وما بين الأجيال لتأخذ بعين الاعتبار نصيب الأجيال القادمة وحققها في

مستوى معيشي لائق، وزيادة الإنفاق العام لتعميق الإنتاج والاستهلاك الثقافي والفني والعلمي، فضلاً عن الأهمية القصوى في تقليص الاعتماد على عملية «التحويل النفطي» وتوظيف العوائد في خلق عمليات إنتاجية بديلة واستخدام التقنيات الملائمة للبيئة، مع تكريس المفهوم القيمي والتقني لإعادة التدوير (recycling). ويبقى السؤال المهم والمقلق هو: كيف يمكن تطبيق السياسات المقترحة من قبل هذين المنظورين واللذين يتخذان موقفاً غير حيادي في الدعوة لتقليص معدلات الاستهلاك والإنتاج الهدري، وفي الدعوة لإعادة توزيع الدخل وتقليص دور السوق، في ظل واقع تسيطر فيه الشركات الإنتاجية والمؤسسات المالية الضخمة والتيار فيه مندفع نحو تعميق الخصخصة والعولمة؟

على الرغم من الواقع الذي يقودنا إلى التساؤم، والذي لا يستطيع أحد أن يجزم معه أين سيكون الاتجاه، يظل هناك مؤشر إيجابي يتمثل في انتشار هذا الفكر بين عدد متزايد من المفكرين وبين عدد من الحركات والمنظمات غير الحكومية النشطة، كحركات حماية البيئة وحماية المستهلك، وفي تزايد الوعي الشعبي بإبعاد الاختلال في مفهوم الرفاه الإنساني والمجتمعي والبيئي الفعلي في الدول المتقدمة، وبشكل لا يزال أضعف في بعض من الدول النامية، ليمثل جماعات ضغط وطنية وعالمية تحمل قيماً مجتمعية وبيئية جديدة تقاوم عجلة الإنتاج والاستهلاك الهدري المتزايد وتعمل باتجاه حماية النظام الإنساني والمجتمعي والبيئي.

الهوامش

- يتوجه الباحث بالشكر لكل من إسماعيل سراج الدين أستاذ شرف Johns Hopkins University، رمزي زكي أستاذ بقسم الاقتصاد وحامد الرحماني بقسم الهندسة الكهربائية - بجامعة الكويت لقرائهم النقدية واقتراحاتهم.
- (1) يوضح رمزي زكي - مستنداً على إحصائيات حديثة - أنه ونتيجة للثورة التكنولوجية المعاصرة فإن معدلات البطالة في الدول الرأسمالية تتزايد مع انخفاض المستويات المعيشية والتي تمدد الطبقة العاملة لتشمل الطبقة الوسطى (زكي 1997).
- (2) يشير ستايل في مقالته حول نظريات الاستهلاك والهدر إلى أن مفهوم الهدر الاستهلاكي ميزه المفكر الكلاسيكي جون ستوارت مل حين فرق بين «الاستهلاك المنتج» و«الاستهلاك غير المنتج» (Stabile 1996).
- (3) لقد استخدم عدد من المفكرين المعاصرين نظرية المحاكاة لفيلين وأدخلوا أجزاء منها في التحليل الكلي للاستهلاك في ما يعرف بأثر المحاكاة وأثر الاستعراض، والذي طوره بشكل قياسي دوزنبري. كما أن عدداً من المفكرين قسموا أثر المحاكاة والتقليد إلى ثلاثة أنواع: (أ) «أثر فيلن»: والمقصود به أن ارتفاع سعر السلعة يعني ارتفاع المكانة الاجتماعية لمستهلكها، (ب) أثر الانحياز: حيث الدافع هو الوصول إلى مستويات الآخرين، (ج) أثر التفاف: حيث الدافع هو الحصول على سلع معدة لاستهلاك النخبة فقط (Tilman 1993).
- (4) أعلنت مؤسسة فيزا انترناشيونال أن عملياتها في جميع أنحاء العالم سجلت رقماً قياسياً في حجم الإنفاق عبر بطاقتها، وصل إلى تريليون دولار خلال الفترة من مارس 1996 إلى مارس 1997. وقد بلغ عدد البطاقات لأصحاب الحسابات المدينة 119 مليون بطاقة، في حين وصلت بطاقات (دائن/مدين) إلى 572 مليون بطاقة (الرأي العام الكويتية 13 يوليو 1997).
- (5) مع ملاحظة وجود فروق في ما بين مجموعة الدول الخليجية، حيث مستوى الاستهلاك ينخفض في كل من البحرين وعمان عن كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات المتحدة، وقطر والكويت.
- (6) يشير العضو المنتدب لإحدى الشركات الخاصة في مقدمة ورقته في مؤتمر «الأسواق الاستهلاكية في الخليج» والذي عقد في دبي 1994 إلى أن «التسوق في الخليج يرتقي إلى مرتبة الفن في الواقع، بالإضافة إلى كونه ضرورة يومية أو أسبوعية، فهو نشاط ترفيهي وهروب من إطار البيت المحدود وفرصة لإثبات مهارات المساومة وأحياناً ما يكون عرضاً واستعراضاً للأزياء وغير ذلك» (Rodes 1994, 1).
- (7) حسب تصريح مندوب الأمم المتحدة لشؤون البيئة في دبي في مؤتمر «إدارة البيئة» والذي عقد في الإمارات العربية في الفترة 15-19 فبراير 1997 (جريدة القبس الكويتية 11 فبراير 1997).

المصادر

إسلام، أحمد مدحت

1990 التلوث مشكلة العصر عالم المعرفة (152) أغسطس: الكويت.

الرحماني، إقبال

1998 «قراءة نقدية في منهج الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث». مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد 26 (2) صيف: 44-25، الكويت.

المجلس الأعلى للتخطيط

1996 «تقرير بشأن محددات وآثار التوسع في منح القروض الاستهلاكية وغيرها من القروض المقسطة». الكويت: اللجنة الاقتصادية - الأمانة العامة.

بيليت، جان ماري

1994 عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة. ترجمة السيد محمد عثمان. عالم المعرفة (189) سبتمبر: الكويت.

زكي، رمزي

1997 وداعا.. للطبقة الوسطى. دار المستقبل العربي: القاهرة.

صايغ، يوسف

1986 «المستقبل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي». المستقبل العربي. السنة التاسعة (87): 45-32.

طلبة، مصطفى كمال

1995 إنقاذ كوكبنا. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

عبدالله، عبدخالق

1993 «التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية» المستقبل العربي. السنة الخامسة عشر (167): 102-97.

فروم، إريك

1989 «الإنسان بين الجوهر والمظهر» ترجمة سعد زهران. عالم المعرفة (140) أغسطس: الكويت.

Buarque, C.

1993 The End of Economics? London & New Jersey: Zed Books Ltd.

Capra, F.

1983 The Turning Point. London: Flamingo.

Common, M.

1995 Sustainability and Policy. UK: Cambridge University Press.

During, A.

1992 How much is Enough? New York and London: W.W. Norton & Co.

Fine, B., E.

1993 World of Consumption. London and New York: Routledge.

Galbraith, J.

1991 The Affluent Society. London: Penguin Books.

The Group of Green Economists

1992 Ecological Economics. London and New Jersey: Zed Books.

Lane, R.

1994 "The Road not Taken: Friendship, Consumerism, and Happiness",
Critical Review 8(4): 521-554.

McFarland, F.

1985 "Theorstein Veblen versus the Institutionalism", Review of Radical
Political Economics 17 (4): 104-5.

McFarland, F.

1991 Economic Philosophy and American Problems. USA: Rawman &
Littlefield.

Moore Lappe, F. and Collins, J

1982 Food First. London: Abacus.

Ravioli, C.

1995 Economists and the Environment. London and New Jersey: Zed
Books.

Redclift, M.

1987 Sustainable Development. London & New York: Routledge.

Rodes, T.

1994 "Key Features of Gulf Consumer Markets", A MEED Conference,
Dubai 22 & 23 March.

Schumacher, E. F.

1993 Small is Beautiful. UK: Vintage.

Sirageldin, I.

1997 "Globalization and Human Resource Development in the ERF
Region". Paper presented at "Globalization: Challenges and
Opportunities for Development in the ERF Region Conference".
Kuwait 18-20 October.

Stabile, D.

1996 "Theories of Consumption and Waste, Institutional Foreshadowing
in Classic Writings". Journal of Economic Issues XXX (3): 685-699.

Tilman, R. ed.

1993 Veblen Treasury. New York & London: M.F. Sharpe.

Veblen, T.

1993 "The Theory of the Leisure Class", PP 3-100 In R. Tilman ed., A
Veblen Treasury. New York & London: M.F. Sharpe.

Wouter, V. D. ed.

1995 Taking Nature Into Account. New York: Copernicus.

